

الأخلاقيات المهنية في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية

Dato Muhammad Muda
Muhammad Aunurrahim bin Mas'ad Saleh
Hani Yahya bin Syaiban Al-Tamimy
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), Malaysia
email: hani_yahya@yahoo.com

Abstract

The role of professional ethics is indeed significant in the local and global market realities, in which most of organizations and financial institution try to survive right in the middle of the current tight competition in the business, particularly in gaining trust and financial sources from societies as well as customers and employees. This brief study focused on the scope of professional ethics that govern the activities of general Islamic institutions which are working in the field of microfinance. Those institutions are really in desperate need of these ethics that maintain the growth and sustainability, and then could protect the rights of the poor who are dealing with it. In the other hand this research also reviewed the ten of the most important ethical principles that should be a general framework for any proposed model of the code of Islamic microfinance ethics, to match transactions with these institutions with the principles of Islamic morality as well as the technical rules governing the work of these institutions. This research found and came out with a batch of results and recommendations which will hopefully contribute to the consolidation of the theoretical framework for study as well as enhancing the practical side of ethics.

Peran etika profesi memang signifikan dalam realitas pasar lokal dan pasar global, di mana sebagian besar organisasi dan lembaga keuangan mencoba untuk bertahan hidup tepat di tengah persaingan bisnis yang ketat saat ini, khususnya dalam memperoleh sumber-sumber kepercayaan dan keuangan dari masyarakat sebagai pelanggan dan karyawan. Penelitian ini difokuskan pada lingkup etika profesi yang mengatur kegiatan institusi Islam pada umumnya

yang bekerja di bidang keuangan mikro. Perlbagai lembaga yang benar-benar membutuhkan etika ini juga menjaga pertumbuhan dan keberlanjutan, dan kemudian bisa melindungi hak-hak orang miskin yang menangani hal tersebut. Di sisi lain penelitian ini juga meninjau sepuluh prinsip etika yang paling penting yang harus menjadi kerangka umum untuk setiap model yang diusulkan dari kode etik keuangan mikro syariah, untuk mencocokkan transaksi dengan lembaga-lembaga yang memegang prinsip-prinsip moralitas Islam serta teknis aturan yang mengatur kerja lembaga-lembaga. Penelitian ini menemukan solusi dengan sekumpulan hasil dan rekomendasi yang diharapkan akan memberikan kontribusi pada konsolidasi kerangka teoritis untuk studi serta meningkatkan sisi praktis etika.

Keywords: *Al-Tamwil, al-akhlāqiyat, al-mihaniyah, al-iqtisād al-waḍ'iy, al-sulūk al-akhlāqi, al-istidāmah.*

المقدمة

تعد الأخلاقيات المهنية لمختلف الأعمال والأنشطة أمراً مهماً اليوم، وأصبح المنظرون لأي مجال من مجالات العمل يبحثون في أسسه المهنية وموجهاته الأخلاقية، لأن الالتزام بالأسس المهنية السليمة والموجهات الأخلاقية التي تضبط عمل أي مهنة من المهن يعد متطلباً ضرورياً لضمان نجاح العمل في تحقيق أهدافه، وكذلك بالمقابل يضمن استفادة عناصر المجتمع من هذا العمل وعدم تحول هذا النشاط من نعمة إلى نقمة على أصحابه والمجتمع على حدٍ سواء، وهذا التوجه الجديد في عالم اليوم نحو الحفاظ على القيم الأخلاقية للعمل قد سبقه المنهج الإسلامي بقرون عديدة فقد حث الشارع الحكيم عباده المؤمنين على الإحسان في كل أمورهم، قال تعالى: { وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ }^١، وحث رسوله الكريم على الإتقان في كل عمل، وروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال:

^١ سورة البقرة: ١٩٥.

((إنَّ اللهَ يحبُّ إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه))^٢، وهل تستغرب هذه العظمة الأخلاقية والسمو القيمي على دين حصر رسوله الكريم دوره ورسالته ودعوته كلها حول هذا المعنى ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق))^٣

ونشاط التمويل المتناهي الصغر أو ما يعرف بالتمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة يعد واحداً من مجالات العمل الحيوية التي تحتاج إلى التزام مؤسساتها بأخلاقيات العملية التمويلية وأسسها المهنية السليمة، حيث تعتبر هذه المؤسسات واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية الآخذة في التوسع والانتشار على مستوى العالم، وقد أدركت كبرى المنظمات الدولية المهتمة بالعملية التنموية أهمية هذا القطاع، ودورة الريادي في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد أصبح التمويل الأصغر توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية في مكافحة الفقر والبطالة.

وتزداد القناعة بأهمية التزام هذا النوع من المؤسسات التمويلية بأخلاقيات المهنة وأسسها المهنية إذا ما نظرنا إلى خصوصية الشرائح المجتمعية التي تستهدفها هذه المؤسسات، حيث أنها تقدم خدماتها التمويلية إلى فئة الفقراء وفئة أفقر الفقراء في المجتمع، وهذا ما يستوجب وجود رقابة ذاتية تنبع من داخل هذه المؤسسات

^٢ صححه الألباني، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، السلسلة الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف)، ج ١، ص ١٠٦، ١٨٧.

^٣ وفي رواية أخرى: ((إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق)). قال الألباني في "السلسلة الصحيحة: رواه البخاري في "الأدب المفرد" رقم (٢٧٣). البخاري، محمد بن سماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الأدب المفرد، دار البشائر الإسلامية، بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٩م، ج ١، ص ١٠٤. الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة. ج ١، ص ٤٤.

نفسها بالإضافة إلى رقابة الجهات الإشرافية على نشاط هذه المؤسسات ومدى التزامها بالموجهات الأخلاقية والأسس المهنية لصناعة التمويل الأصغر.

وقد سبق لخبراء دوليين من المجموعة الاستشارية لدعم الفقراء أن حذروا مسئولية مؤسسات التمويل الأصغر في العالم من بوادر أزمة حادة قد يعيشها القطاع بسبب تساهل الكثير من هذه المؤسسات في الانضباط بقواعد وأخلاقيات صناعة التمويل الأصغر.

ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تشترك مع غيرها من مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية في معظم الأسس المهنية والموجهات الأخلاقية الضابطة لعملها مع تفرد المؤسسات الإسلامية بخصوصيتها في بعض الجوانب المتعلقة بالضوابط الشرعية والموجهات الأخلاقية التي لا تنفك إطلاقاً عن تحقيق مصلحة الخلق وفق المنهج الرباني الحكيم.

مفهوم الأخلاقيات المهنية

لتحديد مفهوم الأخلاق لا بد من العودة إلى معانيها لدى أهل اللغة والفلسفة، ففي اللغة نجد أن الخلق يعني جملة الصفات التي يتمتع بها الإنسان وانعكاسها على سلوكه وعاداته واتجاهاته المختلفة، وتُعنى الأخلاق في أبسط معانيها ببيان مبادئ السلوك الأمثل الذي ينبغي أن يسير عليه أفراد المجتمع.^٤

أما من الناحية الفلسفية فقد اختلف مفهوم الأخلاق باختلاف العصور التاريخية، وقد كان المعلم الأول أرسطو هو أول من عرف الأخلاق، وهناك مذاهب مختلفة في فلسفة الأخلاق، فالمذهب الروحي يركز على مثاليات يطالب الإنسان بها

^٤ العلوي، هند، الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشفة، (مكتبة أم البواقي الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣)، ص

بحكم كونه أعلى المخلوقات وأرفعها على وجه البسيطة، أما المذهب العقلي فيركز على المنطق العقلي الذي يفرض وجود الأخلاق بحكم الضرورة؛ لأن الاجتماع البشري يفترض وجود ضوابط تحدد للناس حقوقهم وتعرفهم بواجباتهم ويتم هذا من خلال مبادئ عامة هي المحور للنظريات المعاصرة في الحكم الأخلاقي^٥.

الاقتصاد الوضعي ومبادئ الأخلاق:

يقتضي تحديد الصلة بين الاقتصاد وما تزخر به الأخلاق من قواعد خلقية أن نفرق بين الاقتصاد باعتباره علماً نظرياً والاقتصاد باعتباره فناً تطبيقياً، ف فيما يتعلق بالاقتصاد كعلم نظري؛ فإنه لا توجد بينه وبين هذه القواعد الخلقية أية علاقة، فهو يقتصر على ملاحظة الظواهر الاقتصادية بقصد الكشف عن القوانين التي تحكمها دون أن يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق هدف بعينه، فهو ينظر إلى هذه الظواهر في ذاتها دون الحكم عليها من الناحية الأخلاقية أو القيمة، فالإقتصاد مثلاً يدرس أسباب تغير أثمان المشروبات الكحولية (الخمور) أو التبغ، دون أن يدخل في اعتباره ما إذا كان تعاطي المسكرات أو الإقبال على التدخين أمراً مستحباً أو مستهجنًا، فعلم الاقتصاد في شقه النظري يدرس ما هو كائن فعلاً في حين أن القواعد الخلقية تدرس ما ينبغي أن يكون، ولذا فإنه لا يصح أن يقال إن علم الاقتصاد مع الأخلاق أو ضد الأخلاق ولكنه علم- فما يتعلق بهذا الشق النظري - لا علاقة له بالأخلاق.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد كفن أو فن الاقتصاد الذي يعمل على التأثير على الظواهر الاقتصادية أو توجيهها من خلال ما يرسمه من سياسات اقتصادية،

^٥ التميمي، هاني، تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، (السودان، ٢٠٠٨)، ص ١٢٧.

فإنه لا يجوز له أن يغفل ما يترتب على السياسات التي قررها من نتائج تتصل بالنواحي الأخلاقية، غير أن ذلك لا يعني أن السياسات الاقتصادية تصدر دائماً متفكّة وقواعد الأخلاق، فالتاريخ يقدم لنا أمثلة كثيرة على سياسات اقتصادية وضعت على أساس استغلال الشعوب الضعيفة أو الصغيرة أو المهزومة وهو أمر لا تفره أي قاعدة من قواعد الأخلاق.^٦

الأخلاق وارتباطها بنظام المعاملات في الاقتصاد الإسلامي

إن ارتباط الأخلاق بنظام المعاملات في الاقتصاد الإسلامي يعد من المسائل الجوهرية التي يتميز بها التشريع الإسلامي إذ يتجلى فيه ذلك على نحو ملزم، على عكس ما هو موجود في الأنظمة الوضعية من أنه إذا قيل أن قاعدة ما أخلاقية دل ذلك على أنها غير ملزمة، وارتباط الأخلاق بنظام المعاملات على نحو ملزم في التشريع الإسلامي وفقهه إنما يرجع إلى أمر أساسي هو: إن الإسلام عقيدة ودين ودنيا وشرعية، والشرعية عبادات ومعاملات وأخلاق.

عقيدة وشرعية لا ينفصمان ولا ينفكان عن بعضهما ، ويعملان في نسق رائع وتوازن دقيق يدل على ذلك قوله تعالى: {قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين} ^٧، وقوله تعالى: {إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر} ^٨

^٦ العيساوي، محسن، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، (طرابلس: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص ١١٧.

^٧ سورة الأنعام : ١٦٢ .

^٨ سورة العنكبوت: ٤٥ .

لذلك كله لم يشعر المسلمون على مر العصور بالحاجة إلى الجانب الفلسفي من الأخلاق لأن المهم في فلسفة الأخلاق الإسلامية هو العمل في واقع الحياة والسلوك القويم مع الخلق ومراقبة الخالق.

الفرق بين الأخلاقيات المهنية وأخلاق المهنة

عندما نتحدث عن الأخلاقيات المهنية يعتقد البعض أننا نتحدث عن أخلاق المهنة والحق أن الفرق كبير بين الأمرين . على الرغم من أهميتهما معا . فأخلاق المهنة هي مجموعة القيم والمثل والإجراءات التي تخص مهنة واحدة دون غيرها من المهن، كأخلاقيات مهنة الطب مثلا والتي منها الالتزام بعلاج كل محتاج للعلاج العاجل بغض النظر عن انتمائه ومعتقداته، أو أخلاقيات مهنة التدريس والتي منها عدم التعامل المادي مع التلاميذ وعدم تقديم الدروس الخصوصية والتي تجعل المدرس كأبي عامل دخل المنزل لتقديم خدمة أخذ مقابلها وخرج إلى غير ذلك، وأخلاقيات مهنة الصحافة والتي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي ومنها احترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات الصحيحة، والالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة، وعدم تصويرها أو اختلاقتها على نحو غير أمين.

أما الأخلاقيات المهنية فتعتبر أكثر شمولية ويمكن أن تكون مشتركة في الغالب . بين أكثر من مهنة وعمل، كما يلاحظ أن معظم المهن والأعمال تشترك في أخلاقيات مهنية مشتركة كون هذه القيم الأخلاقية تعد موجهاً سلوكية عامة تتطلبها كافة الأعمال والمهن مع وجود بعض الفروق المحدودة التي تتعلق بخصوصية كل مهنة من المهن، وتزداد أو تقل نسبة أهمية أي من الأخلاقيات المهنية بحسب درجة الاحتياج لها في كل مهنة من المهن المختلفة.

الأخلاقيات المهنية ومحدداتها

إن الأخلاقيات المهنية تعني مصفوفة المعايير الأخلاقية والسلوكية والتنظيمية المطلوب أن يتبعها أفراد جماعة مهنية معينة، وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية ومجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث يكون في مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.^٩

ويعرف الحيازي الأخلاقيات المهنية بالأحكام القيمية التي تتعلق بالأفعال الإنسانية التي تتكون من مجموعة من القواعد التي تبين للأفراد كيف يتصرفون في الحالات والمواقف التي تعرض لهم في إطار بيئة العمل.^{١٠}

وتختلف المسؤولية الأخلاقية عن المسؤولية القانونية باختلاف أبعادهما، فالمسؤولية القانونية تتحدد بتشريعات تكون أمام شخص أو قانون، لكن المسؤولية الأخلاقية فهي أوسع واشمل من دائرة القانون لأنها تتعلق بعلاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبغيره، فهي مسؤولية ذاتية أمام الله والضمير، أما دائرة القانون فمقصورة على سلوك الإنسان نحو غيره وتتغير حسب القانون المعمول به في المجتمع وتنفذها سلطة خارجية من قضاة ورجال أمن ونيابة وسجون، أما المسؤولية الأخلاقية فهي ثابتة ولا تتغير، وتمارسها قوة ذاتية تتعلق بضمير الإنسان الذي هو سلطته الأولى، هنا يمكن القول أن الأخلاق بقوتها الذاتية لا تكون بديلاً عن القانون ولكن كلاً من المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية متكاملتان ولا يمكن الفصل بينهما في أي مهنة مهما كانت.

^٩ هيجان، عبدالرحمن، أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة المنظمات السعودية، (معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢)، ص ١٣.

^{١٠} الحيازي، محمود، أخلاقيات المهنة، (الأردن: دار الفكر، عمان، ١٩٩٤)، ص ٦٩.

مدونات السلوك الأخلاقي:

والمدونة الأخلاقية لأي مهنة من المهن هي وثيقة تهدف إلى تحويل أخلاقيات العمل الخاصة بمهنة من المهن من مجرد فضائل وسلوكيات حميدة إلى منظومة من الواجبات الوظيفية المكتوبة بحيث يترتب على مخالفتها جزاءً طبقاً لاعتبارات درجة الأهمية ومستوى الضرر الناجم عن تلك المخالفات.

وقد أخذت مدونات السلوك بالظهور في الثلاثينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية ثم اتبعتها بعضاً من المنظمات الدولية بقصد تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المؤسسات والشركات فيما بينها من جهة ثم فيما بينها وبين الجمهور والمجتمع المدني من جهة أخرى، كما أصدرت العديد من غرف التجارة والصناعة في العالم مدونات سلوك متخصصة في ميادين متعددة وعلى رأسها غرفة التجارة الدولية في باريس.

ولعلّ من أهم مدونات السلوك الموجودة في العالم اليوم ما يلي:

- ١- المدونة الخاصة بالاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسية والصادرة من منظمة الدول الصناعية O.E.C.D بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢١.
- ٢- المدونة الخاصة بالشركات متعددة الجنسية والصادرة من الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٢.
- ٣- مدونة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرة من البنك الدولي بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥^{١١}.

^{١١} الفزيع، أنور، مدونات السلوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بيت التمويل الكويتي، (الكويت)، (٢٠٠٧)، ص ٩.

مفهوم التمويل الأصغر

يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية مثل الإقراض والادخار والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض عبر آليات إقراض مختلفة بما في ذلك بدائل الضمانات. إن مفهوم التمويل الأصغر يعتبر أكثر شمولاً من مفهوم الإقراض الأصغر، فقد تم تطوير مفهوم التمويل الأصغر بداية من عام ١٩٩٠م ليشمل جانبان من الخدمات المالية المقدمة للفقراء، وهما الإقراض وكذلك الايداعات المالية المختلفة أو ما يعرف بالادخار، بينما الإقراض بالغ الصغر يشمل خدمة تقديم القروض الصغيرة فقط، فالتحول الحالي من الإقراض الأصغر إلى التمويل الأصغر يشير إلى الاعتراف بأن خدمات التوفير أيضاً؛ وليس فقط القروض تساعد على تحسين مستوى دخل الفقراء، ولكن جرت العادة في كثير من الكتابات والأبحاث أن يذكر النوعان المذكوران باسم التمويل الأصغر، وقد يقصد به أحياناً الإقراض الأصغر لذا لزم التنويه.^{١٢}

مزايا التمويل الأصغر بالنسبة للفقراء

يقدر بأن نسبة ١٠% فقط من فقراء العالم هم الذين تتاح لهم سبل الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية، وفي معظم البلاد النامية يضل هذا القطاع الأدنى من قطاعات السوق محروم من خدمات البنوك التجارية بشكل كبير، لان القطاع المصرفي يفضل التركيز على قطاعات السوق الأغنى، كون مخاطر التعامل معها أقل وربحها أكثر.

^{١٢} التميمي، هاني، تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨)، ص ٥٨.

وهذا الموقف المتحيز من قبل المؤسسات المالية التجارية، يظهر لنا بجلاء أهم المزايا التي تتسم بها خدمات مؤسسات التمويل الأصغر، بالنسبة للقطاعات الفقيرة ومن أهمها :

١. التركيز في نشاطها على الفقراء من ذوي الدخل المنخفض، الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية .
٢. إنها تقدم برامج إقراض تلاءم عملائها من الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك باستخدام بدائل للضمانات التي لا سبيل للحصول على القرض في المؤسسات المالية الأخرى بدونها، ومن أمثلة هذه البدائل مثلاً الإقراض بضمان المجموعة أو المدخرات الإلزامية للعملاء .
٣. تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الادخار الطوعي المأمونة، بحيث تستقبل الودائع الصغيرة وتقدم عمليات تحصيل مريحة ، وتوفر سهولة الحصول على الأموال المودعة .
٤. تقدم الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر حزمة من الخدمات المجانية والمصاحبة لخدمة الإقراض، مثل التأهيل والتدريب في مجال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وكذا الاستشارات في مجال إدارة هذه المشاريع، وغير ذلك من الخدمات المصاحبة.^{١٣}

^{١٣} برانديسمان، جوديث، التمويل الأصغر في البلدان العربية، دراسة معدة لصالح صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، (الولايات المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٧.

المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

وذكرت خبيرة التمويل الدولية^{١٤} أهم مبادئ التمويل الأصغر التي تعتبر أساسية في مجال عمل هذا القطاع المالي الحيوي، ومنها :

١. أن الفقراء يحتاجون إلى طائفة متنوعة من الخدمات المالية، لا إلى القروض فحسب، فهم بحاجة إلى ادخار وتأمين وخدمات نقل الأموال، إلى جانب الائتمانات .
٢. التمويل الأصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتياً ، بل لابد له أن يفعل ذلك إذا كان يراد له أن يصل إلى أعداد كبيرة من الفقراء ، فإذا لم يفرض مقدمو التمويل الأصغر رسوماً كافية لتغطية تكاليفهم فسوف يجد ذلك من قدراتهم بشكل كبير، خاصة في ظل شحة المنح والإعانات من الجهات المانحة .
٣. يحقق التمويل الأصغر أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداءه ويفصح عنه، فالشفافية والإبلاغ لا يساعدان فقط الجهات المانحة للحكم على مستوى الأداء، ولكنه يؤدي أيضاً بشكل فاعل إلى تحسين الأداء، ومن اللازم أن تعد مؤسسات التمويل الأصغر بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة بشأن الأداء المالي وقياس الأثر الاجتماعي.
٤. التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته الكاملة إلا إذا دمج في النظام المالي العام للبلد الذي يعمل في إطاره.
٥. مهمة الحكومات هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة، ولا تستطيع الحكومات في الغالب أن تجيد مهمة التمويل الأصغر بشكل مباشر، ولكنها تستطيع أن تهيئ بيئة داعمة لها.

^{١٤} المرجع السابق ، ص ٩ .

دور مؤسسات التمويل الأصغر في تخفيف نطاق الفقر:

إن من أهم الإسهامات التي قدمتها مؤسسات التمويل الأصغر في مجال جهود مكافحة الفقر، هو دورها البارز في إدارة عملية الانتقال بالعمل الخيري والاجتماعي من المفهوم الإغاثي التقليدي إلى المفهوم التنموي القائم على أساس الاعتماد على النفس، وهذه النقلة النوعية في مفهوم العمل الإنساني كان لها دوراً بارزاً في توجيه دفة العمل الاجتماعي نحو مفهوم التنمية الشاملة التي يحتاجها الفقراء عبر المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجهاً دولياً سائداً، حيث درجت المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية تضمينه سياستها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الإقراض بتخفيض نسبة الفقر إلى ٥٠% بحلول العام ٢٠١٥م.^{١٥} والمتتبع لنطاق انتشار خدمات مؤسسات التمويل الأصغر يلحظ أن معظم عملائها يقعون في دائرة حول خط الفقر وما تحته قليلاً، أما فئة المعدمين فعادة ما تكون برامج شبكات الأمان الاجتماعي أكثر ملاءمة لهم .

لقد تبنت مؤسسات الإقراض البالغ الصغر شعار " الوصول إلى كل الفقراء "، وحاولت هذه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم تنفيذ هذا الشعار بواسطة عملها الدءوب، وجعلت مؤسسات التمويل الأصغر لنفسها دوراً بارزاً في تنمية المجتمعات الفقيرة.

^{١٥} ليجر، جون، تقديم الخدمات البنكية للفقراء، من إصدارات البنك الدولي، (الولايات المتحدة، ١٩٩٨)، ص ٣٠.

إن المشاريع الإنتاجية الصغيرة لا ترفع مستويات معيشة الفقراء والعاملين لحسابهم الخاص فحسب، بل توفر أيضاً فرص العمل، وتسهم في إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، ولذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسرة المعيشي، وتخفيض معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى، ولاسيما خدمات التغذية والتعليم والصحة، وهكذا تلعب مؤسسات الإقراض البالغ الصغر دوراً هاماً في تخفيض حدة الفقر.^{١٦}

الأخلاقيات المهنية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية

إن مؤسسات التمويل الأصغر ليست كغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهدافها التجارية عبر بلوغها أعلى معدلات العوائد والأرباح فقط، ولكن تحكمها أسس مهنية وموجهات أخلاقية، كونها في الأساس ليست كيانات مالية هدفها الوحيد تحقيق أعلى معدلات الربحية، بل هي أداة فاعلة من أدوات التنمية الشاملة، هدفها الأساسي هو خلق واقع أفضل لمئات الملايين من فقراء وأقفر فقراء العالم، وهي تسعى بخطوات دعوية ومنتامية نحو الوصول إليهم بخدماها .

ومن أهم هذه الأسس المهنية والموجهات الأخلاقية، التي يجب أن تحكم عمل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، ما يلي:

^{١٦} ماكورد، مايكل، تحسين الاستجابة للعملاء، منظمة فورد، (الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤)،

١ - عدم التأثر بالضغوط الاجتماعية والمصالح الشخصية

إن من أهم الالتزامات المهنية والأخلاقية التي تحكم إدارة مؤسسات التمويل الأصغر ومتخذي قرار الصرف فيها، أن لا تتأثر قراراتهم تلك بأي مؤثرات وضغوط اجتماعية كإحراج الأقارب والأصدقاء، وأسوأ من ذلك التأثر بالمصالح الشخصية المتبادلة مع الطرف المستفيد من القرض، لأن هذا السلوك يضر بآخرين هم في أمس الحاجة لتلك الخدمات المالية التي توجه لغيرهم، خاصة في حالة عدم القدرة على مواكبة الأعداد الكبيرة من طالبي القروض، فقد قال الله تعالى في محكم كتابه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)^{١٧}

٢ - سرية بيانات العملاء واحترام الخصوصية

إن المتقدمين بطلبات القروض، وخاصة منها القروض الإغاثية، يضطرون أثناء إجراءات الطلب، وتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك إلى تقديم بعض بياناتهم الشخصية، وبلجئون أحياناً إلى شرح ظروفهم الخاصة لموظف الإقراض، بما فيها بعض أسرارهم وخصوصياتهم المتعلقة بموضوع الغرض من القرض، وهنا تبرز أهمية احترام موظفي الإقراض لهذه المعلومات التي تردهم باعتبارها أمانة استأمنوا عليها وأن الإفشاء عنها للآخرين ولو بحسن نية يعتبر خيانة للأمانة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة))^{١٨}

^{١٧} سورة النساء: ٥٨.

^{١٨} مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ج ٤، ص ٢٠٧٤.

٣- مشاركة المجتمع المحلي

اتهمت بعض مؤسسات التمويل الأصغر في الآونة الأخيرة بأنها متحجرة، وتخدم نفسها ولا تعبأ باحتياجات ووجهات نظر عملائها^{١٩}، وهذا ما يؤكد أهمية التزامها بمعايير رضا العملاء عن أدائها، وذلك يتطلب سياسات وآليات فاعلة في معالجة شكاوى العملاء وملاحظاتهم، بحيث يعرف المستهلكين بأن صوتهم مسموع، ومن الضروري أيضاً أن يعرفوا كيف يمكنهم إيصاله، وبدون استخدام هذا المنهج لا يمكن لأي مؤسسة تمويلية أن تحقق التطور والنمو المنشود. قال سبحانه وتعالى: {وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}^{٢٠}

٤- تيسير الإجراءات الإدارية:

إن من أكبر المشكلات التي ترهق المتقدمين بطلبات القروض، هي مشكلة تعقيد وطول الإجراءات والمعاملات الإدارية، ويجب على مؤسسات التمويل الأصغر، الاعتدال في هذا الجانب بدون إفراط يرهق كاهل المتقدمين الذي معظمهم من محدودي الدخل والبسطاء، وكذلك بدون تفريط يؤدي إلى قصور البيانات اللازمة التي يتم على ضوءها اتخاذ القرار السليم، وفي حالة عدم تمكن المؤسسة من تقديم قروض للمتقدمين بسبب كثرة الضغط عليها، فيجب أن يعتذر لهم في أسرع وقت بحيث لا يتعلقون بآمال الحصول على القرض لفترات طويلة دون حصولهم على شيء، لما في ذلك من آثار سلبية على هؤلاء المتقدمين الذين يخططون ويرسمون لمشاريع قد تبني على مجرد ماطلات أو وعود لا يمكن تحقيقها، قال رسول الله صلى

^{١٩} مكالستر، باتريك، بناء الثقة من خلال الشفافية في التمويل الأصغر، (شبكة تشجيع وتنقيف ملاك المشروعات الصغيرة، الولايات المتحدة، ٢٠٠٧)، ص ٢١.

^{٢٠} سورة الشورى: ٣٨.

الله عليه وسلم: ((اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فأرفق بهم))^{٢١}

٥ - عدم المبالغة في متطلبات الاستدامة

إن الاستدامة المالية تعتبر من الوسائل التي تسعى مؤسسات التمويل الأصغر لتحقيقها، لما لها من مردودات إيجابية، تعود بالنفع أولاً على المستفيدين والعملاء أنفسهم، ولكن هذه الوسيلة على أهميتها البالغة، لا ينبغي تحويلها إلى غاية وهدف إستراتيجي وحيد تسعى المؤسسات إلى بلوغه، ولو كان ذلك على حساب العملاء من محدودي الدخل، بحيث تقوم بعض هذه المؤسسات بفرض رسوم وفوائد مبالغ فيها تتجاوز في بعض الأحيان ٢٠% وقد تصل إلى ٤٠%، وهو مالا تأخذه أكثر البنوك التجارية ارتفاعاً في أسعار الفوائد^{٢٢}، وهذه السلوك التجاري المندفع بدون توازن قد يحقق الاستدامة بنجاح تام، ولكنه بالمقابل يحرم هذه المؤسسات من الغاية النبيلة والهدف السامي الذي قامت من أجله، وما خيّر نبينا صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلاّ اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

٦ - الحرص على عدم الوصول إلى المحاكم

إن إحدى علامات الإدارة الناجحة لمؤسسات التمويل الأصغر، هو قدرتها على تجنب إحالة قضايا الديون المتأخرة إلى المحاكم، إلا إذا استدعت الضرورة

^{٢١} مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة، ج ٣، ص ١٤٥٨.

^{٢٢} التميمي، هاني، تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمينية، رسالة ماجستير غير منشورة، (السودان: جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٨)، ص ٤٩.

القصوى لذلك، ويعود سبب هذا إلى طبيعة الأهداف والبرامج والفلسفات التي تقوم عليها هذه المؤسسات، باعتبارها أذرع تنموية تخدم الفئات الفقيرة، وليست أذرع تقودهم إلى ساحات المحاكم واقفاص السجون، وهذا الأمر يجب أن يبدأ الحرص على الوصول إليه ابتداءً من مرحلة تقديم الطلب، ويكون ذلك بأخذ الضمانات الكافية، بالإضافة إلى حرص الباحث الاجتماعي على الوصول للمعلومات الصحيحة التي تعكس سلوك الشخص المتقدم للقرض، ومن الأهمية بمكان عند حصول مثل هذا التأخر من قبل المقترض أن تحرص المؤسسة على القيام بعدة إجراءات قبل اللجوء للمحاكم، ومنها على سبيل المثال الضغط على المقترض عبر أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن لهم تأثير اجتماعي قوي عليه، وفي حالة التحقق من عدم قدرته على السداد فمن الضرورة بمكان القيام بإعادة جدولة الأقساط بطريقة تناسب وضعيته، وغير ذلك من الإجراءات الفنية التي تجنب المؤسسة اللجوء إلى الحلول الصعبة، قال سبحانه وتعالى: {والصلح خير} ^{٢٣}

٧- الشفافية

عند ذكر الشفافية يتبادر إلى أذهان الكثيرين مباشرة قضية الإفصاح عن تفاصيل الموازنات والميزانيات المالية فقط، ولكن الشفافية في هذا السياق ليس في الأمور المالية فقط، وإنما في كل السياسات، إن الشفافية في هذا السياق تعني الوضوح والصدق والمكاشفة، سواء في مواجهة الإدارة لموظفيها ومرؤوسيهها، أو في مواجهة الرأي العام والمجتمع، أو الحكومة، أو الجهات الممولة، وكذلك الشفافية والإفصاح للمقترضين عن آلية احتساب الفوائد على القروض والقيم الفعلية لنسبة

^{٢٣} سورة النساء : ١٢٨.

الفوائد التراكمية على القرض وتقديم معلومات مكتملة ومفهومة بشأن التكاليف الفعلية التي يُسدونها مقابل القروض وخدمات العمليات والمبالغ التي يتقاضونها لقاء المدخرات، وضرورة تقديم تلك البيانات بشكل مبسط يتناسب مع مستوى الفئات الفقيرة التي تتعامل مع هذه المؤسسات^{٢٤}، وكما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((رحم الله امرأً جب الغيبة عن نفسه)).^{٢٥}

٨- التشبيك وبناء الشراكة:

منذ بداية التسعينيات على وجه الخصوص تحقق الذبوع والانتشار لمفهوم الشبكة والتشبيك، ودخل هذا المصطلح الجديد كتعبير عن واحدة من أهم الأسس المهنية التي يتطلبها نشاط المنظمات غير الحكومية، ويعكس هذا المفهوم مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات لتحقيق التضامن والتنسيق فيما بينها، ومؤسسات التمويل الأصغر تحتاج كغيرها من منظمات المجتمع المدني إلى التشبيك فيما بينها، وإلى بناء الشراكة الفاعلة، لتبادل الخبرات، وتحقيق نوع من التنسيق والتكامل في أدوارها وأعمالها وبرامجها، وهو ما يجنبها كثيراً الإشكالات النوعية والكمية والمكانية، التي تنشأ عادة في ظل أجواء انعدام أو محدودية هذه الشراكة المهمة والفاعلة، قال سبحانه وتعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}^{٢٦}

^{٢٤} قنديل، شاکر، نظرية المنظمة والتنظيم، (القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥)، ص ٧٧.

^{٢٥} العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس، (دار إحياء التراث العربي)، ج ١، رقم ١٣٦٧. ص ٥١٣.

^{٢٦} سورة المائدة: ٢.

النتائج

- من خلال العرض والتحليل السابق يمكننا استخلاص النتائج التالية:
- ١- إن كل مهنة من المهم تحتاج إلى صياغة ميثاق أخلاقي خاص بها كون الأخلاق والقيم ليست كلها نوع واحد في كل الأعمال والمهن، إنما هي تتنوع بحسب طبيعة العمل والواجبات الوظيفية المرتبطة به.
 - ٢- رغم التنوع في الأخلاقيات المهنية إلا أن المبادئ الأخلاقية منظومة متكاملة لا يستغني بعضها عن بعض فهي بمثابة الجسد الواحد.
 - ٣- لا يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تقديم إسهام حقيقي وتغيير إيجابي في واقع الفئات الفقيرة عبر التزامها بالمعايير المالية والضوابط المهنية فقط بدون التزامها الصارم بتطبيق أخلاقيات المهنة وكافة قواعد المعاملات الإسلامية.
 - ٤- إن مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام والإسلامية منها بشك خاص مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على رفع مستوى التزامها بالموجهات الأخلاقية والشرعية لصناعة التمويل الأصغر.
 - ٥- إن المؤسسات الإسلامية العاملة في مجال التمويل الأصغر يمكنها تطبيق المعايير والمواثيق الدولية المنظمة لعمل مؤسسات الإقراض مع وجود استثناءات محدودة فيما يتعلق بالفوائد الربوية وغيرها من المخالفات الشرعية.
 - ٦- عدم توافر جهات رقابية تشرف على مستوى التزام مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية بالمعايير المهنية والأخلاقية.
 - ٧- إن التزام الأخلاقيات المهنية لا يعني إطلاقاً تحويل مؤسسات التمويل الأصغر إلى جهات خيرية، كون هذا الدور منوط بالمنظمات الخيرية، أما مؤسسات

التمويل الأصغر المطلوب منها دور تنموي عبر تمكين عملائها من الفئات الفقيرة والانتقال بهم إلى طور الاعتماد على الذات وتعزيز قدراتهم الانتاجية ودمجهم في سوق العمل.

المراجع

- الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف).
- البخاري، محمد بن سماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الأدب المفرد**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩)
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري مسلم النيسابوري، **صحيح مسلم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، (دار إحياء التراث العربي).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة ، ١٩٨٧).
- الحياري، محمود، **أخلاقيات المهنة**، (الأردن: دار الفكر، عمان، ١٩٩٤).
- هيجان، عبد الرحمن، **أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة المنظمات السعودية**، (المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة، ١٩٩٢).
- التميمي، هاني، **تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية**، (السودان: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية).
- العلوي، هند، **الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشفة**، (الجزائر، مكتبة أم البواقي الجامعية، ٢٠٠٣).

- الفزيع، أنور، مدونات السلوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (الكويت: بيت التمويل الكويتي، ٢٠٠٧).
- قنديل، شاكر، نظرية المنظمة والتنظيم، (مصر: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥).
- هلال، إدريس، رفع القدرات المؤسسية لمؤسسات التمويل الأصغر، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ٢٠٠٨).
- العيساوي، محسن، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، (طرابلس: دار الفكر، ٢٠٠٣).
- براندسما، جوديث، التمويل الأصغر في البلدان العربية، (دراسة معدة لصالح صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الولايات المتحدة، ٢٠٠٤).
- ماكورد، مايكل، تحسين الاستجابة للعملاء، (الأمريكية: منظمة فورد، الولايات المتحدة ٢٠٠٤).
- ليجر، جون، تقديم الخدمات البنكية للفقراء، (الولايات المتحدة، من إصدارات البنك الدولي، ١٩٩٨).
- ماكاليستر، باتريك، بناء الثقة من خلال الشفافية في التمويل الأصغر، (الولايات المتحدة: شبكة تشجيع وتنقيف ملاك المشروعات الصغيرة، ٢٠٠٧).